المقدمة

يعد الاقتصاد الهيكل المادي والحيوي للمجتمعات البشرية في كل بلد وفي كل عصر, ويكون لحمة السياسة العامة والاساس المتين لنجاحها ولتطور الشعوب في معارج الحضارة والتقدم, ويحظى الاقتصاد باهتمام الجميع لارتباطه الوثيق بالإنسان ولكونه مظهراً بارزاً من مظاهر نشاطه, وعبر المراحل التي نعيشها باتت كلمة الاقتصاد من اكثر العبارات تداولاً وشيوعاً أذ يستعملها الجميع ويلتقي بها القارئ او المستمع كل يوم خصوصاً في الصحافة بشتى انواعها .

منذ ان وجد الانسان على الارض وهو يخوض صراعاً مع الطبيعة, وقد بدأ صراعه هذا بأدوات انتاج بسيطة وفرتها الظروف المحيطة ولذلك كان الانتاج بسيطاً وقليلاً ولم يتعد حدود الكفاف, وبعد التقسيم الاول للعمل وظهور الآلة البسيطة بدأ التراكم الاولي للإنتاج في ايدي مجموعة معينة من الافراد, وهكذا كان الانقسام في المجتمع بين مجموعة تملك ومجموعة لا تملك ومنذ ذلك الحين والانقسام في المجتمعات يتعمق باطراد .

تمثل التطورات الاقتصادية وجهاً من تطورات التاريخ, وجهاً ينسجم مع الاوجه الاخرى ويسير معها في الاتجاه نفسه وقد يسببها وقد ينتج عنها, وان التطورات الاقتصادية كثيراً ما احتلت مركز المتغير المستقل الذي يبدأ بالتغير فتتغير تبعاً له الاوضاع السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية, ويمكن ان يشكل الوعي الانساني في كثير من الاحيان المتغير المستقل في عملية التطور هذه .

مفهوم علم الاقتصاد

يعد "علم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة الكيفية التي توظف بها الموارد الاقتصادية وذلك نفرض لتحقيق أكبر إشباع ممكن للحاجات الإنسانية".

ويعرفه الاقتصادي الشهير آدم سميث والذي عرّف الاقتصاد **على أنهُ علم الثروة أو العلم الذي يختص بدراسة الثروة،** يقصد بهذا التعريف أن الاقتصاد هو العلم الذي يختص بدراسة الكيفية التي يحصل بها الإنسان على الثروة والكيفية التي يتصرف بها في هذه الثروة، أي الاقتصاد هو العلم الذي يستعين به الإنسان للحصول على الأموال ويستخدمه في التعرف على الطريقة الصحيحة للتصرف في هذه الثروة.

يتضح من هذا التعريف أن الاقتصاد ينتمي لمجموعة العلوم الاجتماعية والتي تهتم بدراسة سلوك الإنسان وحركة المجتمع وعاداته وتقاليده ونشاطاته المختلفة، فلا ينتمي لمجموعة العلوم الطبيعية مثل الفيزياء أو الطب أو الهندسة. في مجموعة العلوم الاجتماعية يهتم الاقتصاد بدراسة الطريقة المثلى لتوظيف الموارد الاقتصادية، فهنالك العديد من الطرق لاستخدام الموارد من بين هذه الطرق توجد طريقة واحدة هي الأمثل فعلم الاقتصاد يُساعد في التعرف على هذه الطريقة لإستخدام الموارد.

يُعرف الاقتصاد أيضاً على أنه دراسة الكيفية التي يقرر بها المجتمع **ماذا ينتج وكيف ينتج، ولمن ينتج What, How and for whom to Produce.**

تتمثل أهمية دراسة علم الاقتصاد في أنها وسيلة لبناء قاعدة من المعرفة والمعلومات تمكن صاحبها من فهم المشاكل الاقتصادية المختلفة والتنبؤ بالنتائج المتوقعة للسياسات. فدراسة علم الاقتصاد تدرب الطالب على الأساليب وأدوات التحليل المختلفة التى تمكنه من رسم السياسات وتقييمها وتوضيحها للمجتمع بصورة بسيطة

يسهل عليهم فهمها. فالاقتصادي المتمرس يمكن أن يشخص المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمع، وبضع الحلول المناسبة لذلك. كثيراً ما نجد في عالمنا اليوم مؤسسات التمويل الأخرى تعتمد في نشاطها على جهد الاقتصاديين. والدولة في جميع مؤسساتها تحتاج للاقتصاديين لتسيير العمل ووضع السياسات وتنفيذها. لكن ينبغي التنبيه إلى أن دراسة الاقتصاد تحتوى على كثير من المتناقضات. على سبيل المثال نجد الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بأن العرض يخلق الطلب المساوي له، فهو يعني أن العرض هو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي ونقطة البداية لأي نمو في الناتج القومي ومن ثم الطريق لأي نهضة اقتصادية. في حين نجد أن الاقتصاديون الكينزيون يؤمنون بأن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الناتج القومي يعتمد على الطلب وليس على العرض كما هو عند الكلاسيك, وانطلاقاً من ذلك اي من مبدأ طرح وجهات النظر نجد الاقتصاديون يقترحون حلولاً مختلفة للمشكلة الواحدة. قد تنجح في حل المشكلة وقد تفشل جميعها في ذلك.

المشكلة الاقتصادية The Economic Problem

وجدت المشكلة الاقتصادية منذ ان خلق الانسان, وما زالت موجودة الى يومنا هذا في جميع الدول متقدمة كانت او متخلفة رأسمالية او اشتراكية, وتتمثل المشكلة الاقتصادية في عدم القدرة على اشباع جميع الحاجات البشرية, ويرجع هذا اساساً الى ندرة عوامل الانتاج, فلو توافرت هذه العوامل دائماً وبالقدر المطلوب لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الحاجات البشرية اشباعاً تاماً لزالت المشكلة الاقتصادية تماماً, **وعلى هذا الاساس يمكن القول ان للمشكلة الاقتصادية ركنان اساسيان هما : كثرة الحاجات وتعددها والندرة النسبية لوسائل الاشباع** . بمعنى آخر تعرف المشكلة الاقتصادية على انها ندرة الموارد المتاحة في مقابلة الاحتياجات الانسانية المتعددة واللانهائية .

تعد **الندرة النسبية Relative Scarcity** جوهر المشكلة الاقتصادية, ويقصد بها ندرة وسائل الاشباع بالنسبة للحاجات, والتي تتمثل بالموارد المتوفرة, وهذه الموارد تكون محدودة مقارنةً بالحاجات المتعددة التي يرغب الانسان في الحصول عليها, ومن هنا تتميز المةارد بالندرة النسبية امام الحاجات المتعددة فلا بد من تنافس هذه الرغبات حول هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة, هذا الوضع يجعل الفرد تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين الحاجات الاكثر الحاحاً التي تكون لها الاولوية في الاشباع وبين الحاجات الاقل الحاحاً التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلي عنها .

➢ الإختيار Choice:

بسبب وجود المشكلة الاقتصادية لا بد لافراد المجتمع أن يقوموا بعملية الإختيار، حيث تقوم عملية الإختيار على تحديد الحاجات التي يمكن تلبيتها أولاً وهي الإحتياجات الأكثر إلحاحاً واكثر اهمية ويتم التضحية ببقية الحاجات، على أمل أن تشبع هذه الحاجات بعد أن تتوفر الموارد أو يمكن التضحية بها للأبد. فعلى المجتمع أن يقرر ما هي السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها اولاً وما هي السلع والخدمات التي تتم التضحية بها.

يعتمد الفرد والمجتمع في إجراء عملية الإختيار على مبدأ الرغبة والتفضيل حيث أن الرغبة الملحه لسلعة معينة يمنحها وضعاً أفضل أمام غيرها من الحاجات كما أن تفضيل الفرد والمجتمع لنوع معين من السلع يمنحها فرصة الإختيار أيضاً.

- **التضحية Sacrifice:**

عملية الإختيار التي يقوم بها الفرد أو المجتمع تنطوي على التضحية، حيث أنه عند إجراء عملية الإختيار لابد من تحديد حاجات معينة يمكن تلبيتها مع التضحية ببقية الحاجات التي لا يسمح الدخل بإشباعها. مثلاً الأسرة التي تملك **15** ألف دينار وترغب في شراء ملبوسات لأحد أفراد الأسرة بالإضافة للماكولات والمشروبات اليومية يمكن لها شراء الحاجات الاكثر ضرورة مع التضحية بالحاجات الأخرى التي لا يسمح الدخل بشراءها. كما أن المزارع الذي يرغب في زراعة العديد من المحاصيل لكن موارده لا تسمح له بذلك عليه أن يختار محاصيل بعينها يمكن زراعتها مع التضحبة ببقية المحاصيل.

- **تكلفة الفرصة البديلة Opportunity:**

يختلف حجم التضحية من عملية إختيار لأخرى حيث أن بعض عمليات الإختيار يكون فيها مقدار التضحية كبير وفي عمليات أخرى يكون مقدارالتضحية قليل، إستخدام الاقتصاديون مفهوم تكلفة الفرصة البديلة أو تكلفة الفرصة الضائعة لقياس مقدار التضحية، حيث يعرف على أنه البديل ذو القيمة الأعلى من بين البدائل المضحى بها بسبب قرار الفرد إختيار بديل آخر. مثلاً اذا توفرت لمزارع مساحة أرض تصلح لزراعة القطن، القمح، الذرة، الأرز في حال قراره بإستخدامها لزراعة القمح بالتالي يمكن إعتبار القطن تكلفة فرصة بديلة لزراعة القمح وذلك بإفتراض أن القطن هو أعلى قيمة من الأرز والذرة.

ويمكن ايضاً تطبيق فكرة تكلفة الفرصة البديلة على الزمن، مثلاً قد تواجه الطلب مشكلة الإختيار بين أربعة بدائل لإستخدام الزمن المتوفر لديه مثلاً حضور المحاضرة، أو مشاهدة مباراة كرة القدم، أو الذهاب لشراء بعض الأقراض من السوق، أو الذهاب لزيارة صديق. إذا ما قام الطالب بإختيار حضور المحاضرة بالتالي يكون قد ضحى ببقية البدائل الأخرى من بين هذه البدائل المضحى بها إذا كان زيارة الصديق هي ذات قيمة أعلى بالتالي يمكن القول بأن زيارة الصديق هي تكلفة فرصة بديلة لحضور المحاضرة.

الحاجة الاقتصادية

هي الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الانسان او للمحافظة عليه . اذ يترتب على عدم اشباعها احساس بالألم او الحرمان مثال على ذلك الحاجة الى الطعام, فعدم تناول الطعام يؤدي الى الاحساس بألم الجوع, وكذلك الحاجة الى الماء فعدم تناول الماء يؤدي الى الاحساس بألم العطش .

خصائص الحاجات الاقتصادية

بما ان الحاجة هي حالة نفسية تجعل الفرد يشعر الفرد بالميل نحو شيء ما من اجل القضاء على الاحساس بالألم او التخفيف منه . وللحاجة الاقتصادية عدة خصائص :

1. **قابليتها للتعدد**

الحاجة تتعدد مع تقدم الحضارة والحاجة متطورة ومتعددة, فهناك كثير من السلع لم تكن معروفة فالحاجات الجديدة تظهر بشكل محدود في البداية وتستخدم من قبل طبقات معينة, لأن انتاج السلع الجديدة محدود وسعرها مرتفع ليس في متناول كل الفئات, ولكن عند زيادة الانتاج وانخفاض السعر يعم الاستعمال من قبل معظم فئات المجتمع .

2. قابلية الحاجة للإشباع

الحاجة قابلة للإشباع في فترة زمنية معينة فعلى سبيل المثال عند تناول طعام الغداء لا يعني ان الفرد سوف يتخلى عن تناول طعام العشاء لأنه وصل الى حد الاشباع عند الغداء, وكذلك الحاجة الى النقود فهي لا تشبع حاجة بشرية بحد ذاتها بل هي وسيلة للحصول على السلع والخدمات التي تشبع الحاجة البشرية .

3. تعدد وسائل اشباع الحاجة الواحدة

ان الحاجة لها وسائل متعددة لإشباعها, اي هناك امكانية الاحلال عند اشباع الحاجة الواحدة, وهذا يحدث عندما لا يقدر المرء على شراء سلعة معينة لان سعرها مرتفع ودخله محدود وبالتالي يلجأ الى البدائل التي قد تكون سلعاً رديئة .

ويمكن تصنيف الحاجات من حيث طبيعتها الى حاجات مادية وحاجات غير مادية, فالمادية مثل الحاجة الى المسكن والملبس والغداء, اما الحاجات غير المادية فهي الحاجة الى التعليم والثقافة والعناية الصحية وما الى ذلك, وتعد السلع وسيلة من وسائل الاشباع التي لابد من التطرق لها لأهميتها .

النظم الاقتصادية Economic Systems:

ان المجتمعات على اختلافها تواجه نفس المشكلة الاقتصادية المتمثلة في ندرة الموارد وعدم محدودية الرغبات الانسانية مما يجعلها تقوم بعملية الاختيار والمفاضلة بين الحاجات الاكثر اهمية مما ولد مجموعة من الأفكار تم تجميعها في شكل أسس وقواعد عامة شكلت فيما بعد ما يعرف بالنظم الاقتصادية. **ويمكن تعريف النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التى هي عبارة عن منظمات يتم من خلالها توظيف الموارد الإنتاجية المختلفة وإستغلالها لإشباع الحاجات الإنسانية.**

وهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية تتمثل في النظام الرأسمالي والنظام الإشتراكي والنظام الإسلامي، يتم التمييز بينهما إعتماداً على شيئين ملكية وسائل الإنتاج وآلية إستخدام تلك الوسائل. فيما يتصل بملكية الموارد أو وسائل الإنتاج نجد أن بعض النظم الاقتصادية تقر مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والذي يعني حرية الأفراد في إمتلاك وسائل الإنتاج ملكية خاصة. أما آلية إستخدام الموارد فيوجد ما يعتقد بأن آلية السوق هي الوسيلة الأنسب لتحديد إستخدام الموارد، وهي التي تحدد ما إذا ننتج وكيف ننتج ولمن ننتج. كما يوجد من يعتقد بأن الدولة عن طريق التخطيط المركزي هي التي تحدد آلية إستغلال الموارد ووسائل الإنتاج المختلفة.

1: النظام الرأسمالي: Capitalist System

يقوم النظام الرأسمالي على عدة اركان رئيسية وكما يلي :

أ- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, ويقصد بالملكية الخاصة حق التملك والتصرف وإستخدام الثروة للحصول على الدخل بمختلف الوسائل التي يتمكن منها .

ب- ضمان حرية الفرد في الانفاق على حاجاته ورغباته وهو يختار نوع السلع التي يستهلكها إلا بعض السلع يمنع عن استهلاكها لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة كالمخدرات وغيرها .

ج- يعد الربح الدافع الاساسي لأي نشاط اقتصادي وبالتالي عاملاً اساسياً في تشجيع وتطوير وادخال طرق انتاج جديدة من اجل زيادة الدخول بكلفة اقل وكفاءة في السلعة .

ويتميز النظام الرأسمالي بالغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي. فالحكومة لا تتدخل مباشرةً لتحديد الإنتاج أو الأسعار إلا في حالات نادرة مثل الحروب الكوارث الطبيعية. ومعظم النشاط الحكومي هو نشاط تنظيمي.

2: النظام الإشتراكي: Communist System

ويتميز النظام الاشتراكي بالخصائص التالية:

أ- يقوم النظام الاشتراكي على الملكية العامة لوسائل الانتاج اي ان جميع الموارد الاقتصادية في متناول الدولة, وانها تعمل على اخضاع عمل الوحدات نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية من خلال التدخل في تحديد نوعية وكمية انتاج السلع والخدمات .

ب- يتم توزيع الدخول على المجتمع وفق القاعدة التي مقتضاها (من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله), وهذا بحد ذاته عاملاً اساسياً لتحفيز طاقات الفرد نحو زيادة الانتاجية وتحقيق المنافسة لمصلحة المجتمع وليس للمصلحة الفردية .

خلاصة الأمر أن الصفة الأساسية للنظام الاشتراكي لحل المشكلة الاقتصادية المركزية تكمن في ملكية العامة لوسائل الإنتاج وحضور الاقتصاد للمركز الذي يدير الموارد الاقتصادية لمؤسسة عامة واحدة على طريق رخصة مركزية شاملة، وفي حين يخضع الإنتاج للتحكم المركزي، فإن المستهلكين والعمال احراراً نسبياً في إنفاق دخولهم وإختيار عملهم. وتبسيط آلية الاقتصاد المخطط ببعض القرارات، كمقدار المخصص من الإنتاج لأغراض تكوين رأس المال أو الإستهلاك وتحديد مستويات الأجور والرواتب لأنواع مختلفة من العمل مما يحدد بصورة فعالة توزيع الدخل بين السكان في المناطق الحضرية. أما بالنسبة للسكان الزراعيين فيتم التحكم فيهم بالداخل عن طريق تنظيم اسعار المنتجات الزراعية.

3: النظام الإسلامي: Islamic System

هو ذلك النظام الذي جاءت به الديانه الإسلامية حيث تتمثل مصادر التشريع في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ومصادر اخرى, اذ تم تطبيق مبادئ وأصول هذا النظام على يد الرسول الاكرم محمد (ص) ومن ثم الخلفاء الراشدين وبعض حكام الدولة الإسلامية التي قامت بعد ذلك. وتتمثل المبادئ الرئيسية للنظام الإسلامية في الآتي:

أ- الملكية المزدوجة لوسائل الانتاج اذ يقر النظام الاسلامي بالاشكال المختلفة للملكية في وقت واحد, فهو يؤمن بالملكية الفردية الذي يسمح للفرد ان يمتلك مايشاء من وسائل الانتاج مع مراعاة قاعدة الحلال والحرام التي يقرها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة, كما وانه يؤمن بالملكية العامة لوسائل الانتاج والذي يمكن الدولة من بسط نفوذها على وسائل الانتاج وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة .

ب- مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود اذ يسمح النظام الاسلامي للافراد بممارسة النشاط الاقتصادي بحرية ضمن نطاق الاخلاق والقيم الانسانية لما يحقق الخير .

ج- مبدأ العدالة الاجتماعية التي جسدها النظام الاسلامي خصوصاً ما يتعلق تحقيق مبدأ التوازن الاجتماعي وتوزيع الثروة بين افراد المجتمع بشكل عادل وبالتالي تحقيق الرفاهية للمجتمع .